A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

LI/A/36/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 13 ديسمبر 2019

الاتحاد الخاص لحماية تسميات المنشأ وتسجيلها الدولي (اتحاد لشبونة)

الجمعية

الدورة السادسة والثلاثون (الدورة العادية الثالثة والعشرون)
جنيف، من 30 سبتمبر إلى 9 أكتوبر 2019

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحّد (الوثيقة A/59/1): 1 و2 و3 و4 و5 و6 و8 و11"2" و13 و14 و25 و32 و33.

2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البند 25، في التقرير العام (الوثيقة A/59/14).

3. ويرد التقرير الخاص بالبند 25 في هذه الوثيقة.

4. وانتُخب السيد رضا دهقاني (إيران (جمهورية – الإسلامية)) رئيساً للجمعية؛ وانتُخب كل من السيد فيليب كادر (فرنسا) والسيد راي ميلوني غارسيا (بيرو) نائبين للرئيس.

البند 25 من جدول الأعمال الموحّد

نظام لشبونة

5. ذكّر رئيس جمعية اتحاد لشبونة ببعض التطورات المهمة التي طرأت على نظام لشبونة منذ الاجتماع الأخير لجمعية اتحاد لشبونة عام 2018. ورحب الرئيس بألبانيا بوصفها طرفا جديدا متعاقدا في جمعية اتحاد لشبونة عقب انضمامها إلى اتفاق لشبونة في فبراير 2019، وبهذا يصل إجمالي الأطراف المتعاقدة ضمن اتحاد لشبونة إلى 29 طرفا. وأشار أيضا إلى إيداع ألبانيا وكمبوديا وكوت ديفوار وساموا وثائق انضمامها إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. كما أعلنت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إيداع صك انضمامها خلال الجمعيات الحالية. واختتم كلامه قائلا إنه يمكن أن نتوقع بصورة معقولة دخول وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة حيز النفاذ قبل نهاية العام الحالي.

تقرير بشأن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة

6. استندت المناقشات إلى الوثيقة LI/A/36/1.

7. وذكّرت الأمانة، في عرضها للوثيقة المطروحة للنظر، بأن جمعية اتحاد لشبونة لعام 2017 مدّدت ولاية الفريق العامل بغرض إجراء المزيد من المناقشات حول تطوير نظام لشبونة، بما في ذلك الحلول المتعلقة باستدامته المالية. وعقد الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة دورته الأولى يومي 27 و28 مايو 2019. وتتضمن الوثيقة LI/A/36/1 نتائج المناقشات التي دارت في الدورة الثانية للفريق العامل.

8. وأشار وفد هنغاريا إلى أن الحماية الدولية لتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية تُعد أولوية رئيسة لبلده. ورحب، في هذا الصدد، بالتطورات الإيجابية التي طرأت على نظام لشبونة، لا سيما إيداع طلبات جديدة، وبحالات الانضمام الأخيرة إلى وثيقة جنيف، وكذلك انضمام ألبانيا إلى اتفاق لشبونة الأصلي. كما لاحظ بارتياح تضاعف حصة التسجيلات الدولية من البلدان النامية خلال الثماني سنوات لتصل إلى 13 في المائة في عام 2018، مشيرا إلى أن هذا التحسن الكبير يُظهر إمكانات نظام لشبونة، ويبرهن على الأهمية المتزايدة التي تكتسيها حماية تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية في البلدان النامية. وقال إن بلده يتطلع، بوصفه عضوا في الاتحاد الأوروبي، إلى انضمام الاتحاد الأوروبي إلى وثيقة جنيف قبل نهاية العام الحالي، وإنه على قناعة بأن هذا الانضمام سيعطي زخما جديدا لعمل نظام لشبونة، وسيمهد الطريق لحالات انضمام جديدة أو تصديقات جديدة بعد دخول وثيقة جنيف حيز النفاذ. وأضاف أن بلده كان ضمن 15 بلدا وقع وثيقة جنيف في 20 مايو 2015، وأنه عاقد العزم على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن، وأنه قد شرع بالفعل في اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازم لهذا الغرض. وأشار إلى أن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة في دورته الثانية المنعقدة في مايو 2019 شدد على أهمية الأنشطة الترويجية الرامية إلى زيادة عضوية نظام لشبونة. وفي هذا السياق، رحب الوفد بالأعمال الترويجية المعززة المكثفة التي تضطلع بها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في مجال تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية، وأبدى استعداد بلده للتعاون في هذا الشأن مع سائر الأعضاء في نظام لشبونة ومع الأمانة. وأردف أن بلده مستعد أيضًا للتعاون مع أعضاء الويبو غير الأطراف في اتفاق لشبونة، لذلك من دواعي سروره أن يعلن عن زيارة وفد من مكتب إندونيسيا للملكية الفكرية، والمديرية العامة للملكية الفكرية، وزارة العدل في هنغاريا ومكتب هنغاريا للملكية الفكرية في 7 أكتوبر 2019، لعقد اجتماعات ثنائية حول حماية المؤشرات الجغرافية في البلدين. وقال إن بلده يتطلع إلى هذا الحوار المهني، الذي يُعد أيضًا فرصة ممتازة لتعزيز أنظمة حماية المؤشرات الجغرافية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وفيما

يتعلق بالاستدامة المالية لاتحاد لشبونة، عقب التذكير بأن هذه القضية ظلت على جدول أعمال اجتماعات الويبو سنوات عديدة، لا يزال الوفد يرى ضرورة التوصل إلى حل معقول ومتوازن من أجل ضمان السلامة المالية نظام لشبونة على المدى الطويل. وعلى الرغم من رغبة بلده أيضًا في أن يصبح نظام لشبونة نظام تسجيل عالمي يؤدي وظيفته على خير وجه ومكتف ذاتيا في القريب العاجل، فإنه لفت الانتباه إلى ضرورة أن تحترم جميع التدابير المستقبلية الممكنة مبادئ التضامن المالي الراسخة بين الاتحادات وبرامج الموازنة، وكذلك احترام القدرة على الدفع والحاجة إلى التعاون الإداري بين الاتحادات. واختتم بالقول إنه على ثقة من أن دخول وثيقة جنيف حيز النفاذ، وتوسيع العضوية في المستقبل سيكون له تأثير إيجابي على الوضع المالي لاتحاد لشبونة. لذلك، ليس ثمة ما يدعو إلى تطبيق حلول مخصصة في الوقت الراهن.

9. وذكَّر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بأن بلده ظلّ على مدى فترة طويلة من أشد المناصرين لنظام لشبونة. وأنه يعلق أهمية قصوى على الحماية الفعالة لتسميات المنشأ الوطنية والبيانات الجغرافية التي يوفرها النظام. وأضاف أيضا أن حماية المؤشرات الجغرافية تؤدي دورا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونمو التجارة الدولية. وفيما يتعلق بحالات الانضمام الجديدة إلى وثيقة جنيف واتفاق لشبونة، أعرب عن ارتياحه وتطلعه إلى دخول وثيقة جنيف حيز النفاذ، مما سيسهم إسهاما إيجابيا في الاستدامة المالية لنظام لشبونة. وبعد التذكير بأنه لا يمكن مقارنة الاستدامة المالية لنظام لشبونة بأنظمة التسجيل العالمية الأخرى، قال إنه مصمم على الإسهام في إيجاد حل معقول ومتوازن لضمان الاستدامة المالية لنظام لشبونة. وفي هذا الصدد، أثنى على أعضاء اتحاد لشبونة للجهود التي بذلوها في بحث الخيارات المختلفة لضمان استدامة النظام ذاتيا؛ وقال إنهم سيواصلون العمل بنفس الروح، مع مراعاة الطابع المتأصل لنظام لشبونة والأحكام القانونية للاتفاقات ذات الصلة. وفي الختام، أعرب عن اعتقاده بأن القيام بأنشطة ترويجية وتوفير خدمات حماية الملكية الفكرية بجودة عالية ستظل المهمة الرئيسة للويبو. وفي هذا الصدد، أعرب عن تطلعه إلى أن يحظى اتحاد لشبونة بأهمية مكافئة للاتحادات الأخرى التي تديرها الويبو لأغراض الوفاء بولايتها.

10. وعقب الترحيب بالأطراف المتعاقدة الجديدة بموجب اتفاق لشبونة ووثيقة جنيف، كرر ممثل منظمة الشبكة الدولية للمؤشرات الجغرافية دعوته إلى جميع الدول الأعضاء في الويبو للنظر في إمكانية الانضمام إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، لأن هذا الصك المتعدد الأطراف يمثل فرصة فريدة لإنشاء نظام دولي حقيقي لحماية المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ. وأشار إلى أن المؤشرات الجغرافية تتيح فرصة هائلة للتنمية الاجتماعية والمستدامة، وأن ثمة حاجة ماسة إلى المساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات بين مجموعات المنتجين في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أعرب عن سروره لإعلان أن منظمة الشبكة الدولية والمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في بيرو قد وقعا مؤخراً اتفاقا لإنشاء فرع للمنظمة في بيرو "oriGIn Peru". وبموجب هذا الاتفاق، سيُتاح لبيرو إمكانية الوصول إلى شبكة المنظمة للحصول على المساعدة التقنية في مجالات متعددة؛ مثل إنشاء مجموعات المنتجين، وتنفيذ آليات الرقابة، وإصدار الشهادات، فضلا عن إمكانية دمج استراتيجية المؤشرات جغرافية في أهداف التنمية المستدامة.

11. وقال وفد الاتحاد الأوروبي إنه يولي أهمية قصوى لحماية الأسماء الجغرافية لمنتجات أعضائه خارج الاتحاد الأوروبي، وبخاصة من خلال نظام لشبونة. وأضاف أن حماية المؤشرات الجغرافية يمكنها دعم التنمية المستدامة، فضلا عن الحفاظ على التراث الثقافي والتجارة الدولية في المنتجات المتخصصة. وبعد الإعراب عن رغبته في رؤية اتحاد لشبونة ناجحًا وقابلًا للاستمرار، وبخاصة من خلال انضمام أعضاء جدد. وصرح بأن الاتحاد الأوروبي سيصبح قريبا طرفا متعاقدا في وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، وأنه سوف ينتهي قريبا من الإجراءات التشريعية لاعتماد الصكوك القانونية اللازمة. ومن ثمَّ، أعرب

عن ثقته في أن يتمكن الاتحاد الأوروبي من إيداع وثيقة انضمامه إلى وثيقة جنيف قبل نهاية العام الحالي. وقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقدر العمل والجهود التي يبذلها أعضاء اتحاد لشبونة لضمان السلامة المالية لاتحاد لشبونة على المدى الطويل، ومنع أي عجز في الميزانية في المستقبل. ورحب بشكل خاص بالأفكار العديدة التي طرحها الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة، وأقر بالتقدم المحرز للتوصل إلى حل مناسب. علاوة على ذلك، قال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مقتنعة بأنه يمكن التوصل إلى حل يوفر الدعم المالي للاتحاد، ويضمن، في الوقت نفسه، الاحترام الكامل لمبادئ التضامن والمساواة الراسخة في كل مجال من مجالات الملكية الفكرية. ورأى أنه من الممكن أيضًا إيجاد نموذج مالي طويل الأجل لاتحاد لشبونة يضمن الاستدامة المالية للاتحاد، ويحظى بقبول جميع الدول الأعضاء في الويبو. وفي هذا الصدد، شدد على أهمية معاملة اتحاد لشبونة على قدم المساواة مع جميع الاتحادات الأخرى التي تديرها الويبو، بوصفها وسيلة لضمان استمراريته على المدى الطويل، وأكد مجددا أهمية القيام بأنشطة ترويجية قوية ومركّزة للنظام، بما في ذلك وثيقة جنيف، وهو ما من شأنه إبراز الإمكانات الإنمائية للمؤشرات الجغرافية بهدف جذب أطراف متعاقدة جديدة.

12. وقال وفد بيرو إن بلده يواصل المضي قدمًا في الإجراءات الوطنية لتعزيز نظام الملكية الفكرية، بفضل قيادة السلطات العامة. وقد صُممت استراتيجية وطنية للملكية الفكرية خصيصا لهذا الغرض. وبمجرد اعتمادها، ستكون معلما بارزا للشركات والمخترعين والمبدعين والفنانين والمنتجين المحليين والمجتمعات الريفية والمجتمع بوجه عام. وأشار إلى أن أحد دعائم هذه الاستراتيجية هو تعزيز تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية. وفي معرض الإشارة إلى معرض بيرو الذي عُقد أثناء جمعيات 2018 نوه إلى أن تسميات المنشأ البيروفية تنطبق أساسيا على المنتجات الزراعية، التي تُعد إلى جانب كونها سلعا تجارية رموزا للمعارف التقليدية والجوانب الثقافية للمجتمعات الصغيرة وأشكالا للتعبير عنها في بيرو. وإلى جانب تسميات المنشأ العشرة التي سبق الاعتراف بها في بيرو، تم تحديد 15 تسمية منشأ جديدة محتملة. وللمساعدة في حماية هذه التسميات الجديدة، تعاونت بيرو مع العديد من أعضاء الويبو، بما في ذلك أعضاء اتحاد لشبونة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن سروره لإعلان توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة الشبكة الدولية للمؤشرات الجغرافية غير الحكومية لإنشاء مكتب دائم داخل المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، بغية تعزيز الاعتراف بتسميات المنشأ الجديدة في بيرو، والترويج لتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية داخل منطقة أمريكا اللاتينية. وبموجب اتفاق لشبونة، تمكنت بيرو بالفعل من ضمان الحماية الدولية لمختلف تسميات المنشأ، مما أسهم بدوره في تنمية الأعمال التجارية الصغيرة، وفي الحفاظ أيضا على تقاليدها وثقافتها المحلية. وفي إشارة إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، قال الوفد إن بلده أحرز تقدماً ملحوظاً نحو الانضمام إلى هذا الصك الدولي المهم.

13. وشكر وفد إسرائيل الأمانة وجميع أعضاء اتحاد لشبونة على العمل الذي اضُطلع به في العام الماضي للتوصل إلى حلول ممكنة للاستدامة المالية لاتحاد لشبونة. وفي هذا الصدد، كرر موقفه بأن أي اتحاد يجب أن يكون قادرا على الاستدامة المالية، وأن الوضع المالي للاتحاد مسؤولية أعضائه. ورأى أنه ينبغي للفريق العامل مواصلة النقاش بشأن التدابير المناسبة، بما في ذلك مراجعة جدول الرسوم، لضمان الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة على المدى الطويل.

14. وذكّر وفد الولايات المتحدة الأمريكية، في إشارة إلى مشاركته في الدورة الثانية للفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة التي عُقدت في جنيف يومي 27 و28 مايو 2019، بأن الفريق العامل قد انعقد لوضع خطة لأغراض ضمان الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة. مشيرا، في هذا الصدد، إلى أن نظام لشبونة في الماضي كان يعتمد بشكل أساسي على التمويل من معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومضى يقول إنه سيتعين معالجة مسألة مشروعية وثيقة جنيف والوضع المالي

لنظام لشبونة معالجة ملائمة قبل دخول وثيقة جنيف حيز النفاذ. وكما ذكر في مناسبات سابقة إن المؤتمر الديبلوماسي كان معيبا أساسا لأن التفاوض بشأنه تم دون أن تقدم أغلبية الدول الأعضاء في الويبو أي إسهام ذي مغزى في أحكامه. وعليه، لا يمكن أن تعد وثيقة جنيف الخاصة باتفاق لشبونة معاهدة تديرها الويبو بصورة تلقائية. وحث المنظمة على اتخاذ قرار إيجابي في هذا الصدد. وفي معرض الإشارة إلى اعتقاد اتحاد لشبونة أنه يمكن حل الوضع المالي بمجرد تشجيع الانضمام إلى وثيقة جنيف بين أعضاء الويبو الآخرين، قال إنه من المستبعد أن تحدث هذه النتيجة، بسبب الأحكام التي تحبذ بشدة مصالح أعضاء لشبونة الحاليين على مصالح الأطراف المتعاقدة المحتملة. وفي إشارة إلى قرار الفريق العامل في مايو 2019 بتقييم تأثير دخول وثيقة جنيف حيز النفاذ على الوضع المالي لاتحاد لشبونة، قال إن إجراء تحليل الأثر هذا بعد بدء نفاذ الوثيقة أدى إلى تأخير حل مشكلة الاستدامة المالية للاتحاد. وأكد مجددا أنه لا يمكن للويبو الترويج للانضمام لوثيقة جنيف باستخدام أموال أنظمة التسجيل الأخرى، وأن استراتيجيات التنفيذ لنظام لشبونة تضمنت "تنظيم أنشطة لإذكاء الوعي والترويج والمشاركة فيها بهدف توسيع التغطية الجغرافية واستخدام نظام لشبونة، بما في ذلك وثيقة جنيف ". ولذلك ظل القلق يساور الوفد لأن هذه المساعدة التقنية قد تسهم في تحويل موارد الاتحادات الأخرى على نحو غير لائق لمحاولة زيادة عضوية اتحاد لشبونة. علاوة على ذلك، أعرب الوفد عن قلقه من أن هذه المساعدة التقنية قد تكون فرصة ضائعة لتشجيع زيادة استخدام نظام العلامات التجارية لحماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالمنتجات المميزة. ورغم أن استراتيجيات التنفيذ تضمنت نصا حول "تحديد خيار توفير الحماية للمؤشرات الجغرافية من خلال نظام العلامات التجارية"، ظل الوفد قلقًا لأن مستوى هذه المشاركة في أنظمة العلامات التجارية لن يكون بالقدر الذي يوفر رؤية متوازنة حقًا. واختتم كلامه بقوله إنه ينبغي على جميع أعضاء الويبو الاجتماع للتغلب على الاختلافات بين أنظمة العلامات التجارية ونظام لشبونة لتلبية احتياجات جميع منتجي المنتجات المميزة.

15. وأعرب وفد البرتغال عن وجهة نظر مفادها أن الاستفادة من التراث الثقافي والقيمة المضافة للمنتجات العالية الجودة المستندة إلى المنشأ أمر بالغ الأهمية للاستراتيجية التجارية لأي شركة أو منطقة أو بلد. وأشار إلى أن عدد تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية آخذ في التزايد. وأوضح أن الإمكانات الاقتصادية لهذه السلع قد تشكل أيضًا أداة للتنمية الاجتماعية والثقافية تعود بفوائد جلية على المجتمعات والنمو في المناطق في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، لعب نظام لشبونة دورًا مفيدًا للغاية، ونظرا للأهمية التي تكتسيها القضية لدى مختلف الدول الأعضاء فلابد أن يظل تطوير نظام لشبونة أولوية للويبو. ورحب بالتقدم الإيجابي المحرز في السنوات القليلة الماضية. وفيما يتعلق بنمو عضوية نظام لشبونة أثنى على الجهود الحثيثة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى نظام لشبونة قبل نهاية العام الحالي. ورأى أن انضمام الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى مزيد من حالات الانضمام إلى وثيقة جنيف. وأكد مجددا الحاجة إلى ضمان فعالية تعزيز نظام لشبونة من أجل إذكاء الوعي بمزاياه وفوائده، وهو ما سيسفر عن حدوث زيادة كبيرة في العضوية. وأثنى على استعداد أعضاء اتحاد لشبونة على مدى السنوات القليلة الماضية محاولة التوصل إلى حلول تولي الاعتبار الواجب لمبادئ التضامن الراسخة والمعاملة المتساوية لجميع حقوق الملكية الفكرية داخل الويبو؛ فضلا عن ضمان الاستدامة المالية لنظام لشبونة على المدى القصير والمدى الطويل. وأشار إلى أن أي حل يجب أن يأخذ في الحسبان الهدف العام للمنظمة المتمثل في تعزيز حماية جميع حقوق الملكية الفكرية دون استثناء. علاوة على ذلك، رأى أنه لا ينبغي لأي حل يتعلق بالاستدامة المالية لاتحاد لشبونة يتم التوصل إليه في نهاية المطاف أن يوسع هوة الخلاف بين الاتحادات، وأن يحترم مبدأ "القدرة على الدفع" بين الاتحادات. وأضاف أنه ينبغي الإبقاء على أساليب التمويل الحالية، وأن أي تغيير في هذه المنهجية سيكون له أثر تمييزي، وسيزيد الوضع المالي لاتحاد لشبونة سوءًا. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن وثيقة جنيف ستساعد على تحسين دخل اتحاد لشبونة؛ من خلال

جذب أعضاء جدد وزيادة عدد التسجيلات. وفي الختام، أشار إلى استعداده لمواصلة المشاركة على نحو فعال وبنّاء في المناقشات المستقبلية بشأن الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة.

16. وأشار وفد فرنسا إلى بعض المناقشات التي تشكك في وضع اتحاد لشبونة، والتي سيقت من قبل في الجمعيات السابقة. وأشار بوجه خاص إلى طلب أحد الوفود عدم اعتبار اتحاد لشبونة اتحادًا خاصًا يتعين على الويبو ضمان الخدمات الإدارية اللازمة له. وذكَّر بأنه لا يمكنه دعم هذا الطلب الآن، كما لم يدعمه في أكتوبر 2015، و2016، و2017 ومرة أخرى في أكتوبر 2018، لأن المادة 4(2) من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية 1967 (اتفاقية الويبو) تنص صراحة على أن المنظمة يجب أن تضمن الخدمات الإدارية للاتحادات الخاصة المنشأة بموجب اتحاد باريس، منوها إلى أن المادة 1 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (اتفاقية باريس) توفر الحماية لمؤشرات المصدر وتسميات المنشأ. وأضاف أن اتفاق لشبونة لم يترك أي مجال للشك في ذلك، لأن المادة 1 منه أوضحت أن اتحاد لشبونة قد أنشئ في إطار اتحاد باريس. ولذلك، فإن اتحاد لشبونة هو دون شك اتحاد خاص ينبغي للويبو أن تضمن له الخدمات الإدارية اللازمة. وأشار إلى أنه في مايو 2015، عُقد المؤتمر الدبلوماسي تحت رعاية الويبو، بما يتفق مع اتفاقية الويبو، وقرار الجمعية العامة للمنظمة. وذكّر مرة أخرى بأن المؤتمر الدبلوماسي قام، وفقًا لإرادة الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة، باستعراض اتفاق لشبونة ليخرج في شكل وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. وقال إن أحد أهداف هذا الاستعراض يتطابق مع الهدف الذي تحقق أثناء استعراض معاهدة اتحاد آخر للويبو، وهو اتحاد مدريد، مما مكن من الانضمام إلى منظمات دولية مثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (أريبو) أو الاتحاد الأوروبي. وذكّر بأن الهدف الذي لا يمثل مشكلة لاتحاد ما لا يجب أن يمثل مشكلة لاتحاد آخر. وأشار كذلك إلى أن المراقبين شاركوا مشاركة كاملة في صياغة وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، حتى لو لم يمنحهم القانون الدولي أي حق في التصويت في هذا السياق. ودعا الوفد الذي أدلى بالبيان إلى الرجوع إلى محاضر مجموعات العمل ومحاضر المؤتمر الدبلوماسي لعام 2015.، موضحا أن وثيقة جنيف تنص بوضوح في المادة 21 على أن الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة جنيف هي نفسها الأطراف المتعاقدة ضمن الاتحاد الخاص نفسه الذي تنتمي إليه الدول الأطراف في اتفاق لشبونة، مشيرا كذلك إلى أن المادة 22(1) من وثيقة جنيف تنص على أن الأطراف المتعاقدة بموجب وثيقة جنيف هي أعضاء في الجمعية نفسها شأنها شأن الدول الأطراف في اتحاد لشبونة. وقال إنه لا شك أنه جرى اعتماد وثيقة جنيف صراحة بوصفها استعراض من الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة لاتفاق لشبونة. ونتيجة لذلك، فإن وثيقة جنيف تندرج بوضوح ضمن نظام المادة 30 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات؛ والادعاء بعكس ذلك إنما ينُم عن تجاهل للقانون الدولي واتفاقية فيينا. ومضى قائلاً إنه من منظور القانون الدولي، لا جدال أنه لم يحدث أي تغيير في حالة اتحاد لشبونة، وعلى المنوال نفسه لم يخلق اعتماد بروتوكول مدريد أي اتحاد مدريد جديد. واختتم كلامه بالتأكيد مرة أخرى على أن اتحاد لشبونة يُعد اتحادًا خاصًا تديره الويبو وسيظل كذلك. وأخيراً، أشار إلى أن الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة تعتمد على سرعة دخول وثيقة جنيف حيز النفاذ، وعلى أية حال، لا يمكن استخدامها حجة لتغيير أساليب الويبو أو مبادئها التشغيلية.

17. وأعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن امتنانه للويبو للمساعدة التي تلقاها بلده من أجل الانضمام إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، وعلى وجه الخصوص تنظيم حلقة دراسية وطنية مؤخرا. وأشار إلى أن بلده سجل ستة تسميات منشأ بموجب نظام لشبونة، وقال إنه بدأ بالفعل اجراءات عملية على الصعيد الوطني لتسجيل العديد من المنتجات المشهورة ذات الصلة الفريدة بمنشئها الجغرافي. وأضاف أنه يتطلع إلى دعم أنشطة الترويج لنظام لشبونة بين الدول الأعضاء في الويبو.

18. وأيد وفد الجمهورية التشيكية تمامًا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن بلده عضو منذ فترة طويلة في اتحاد لشبونة، وأنه على دراية جيدة بمزايا حماية تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية التي يوفرها نظام لشبونة. وأعرب عن قناعته بأن هذا الشكل من أشكال حماية الملكية الفكرية يعود بمنافع جمة على المنتجين والمستهلكين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. لذا، يولي الوفد أهمية كبيرة لاستمرارية نظام لشبونة وقدرته على جذب أعضاء جدد. وأعرب عن دعمه الكامل لانضمام للاتحاد الأوروبي الذي سبق الإعلان عنه، ورحب بانضمام كمبوديا وكوت ديفوار وألبانيا وساموا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وثيقة جنيف. وأشار إلى أن بلده يستعد لاتخاذ الخطوات نفسها في المستقبل القريب. وأعرب عن تقديره لجهود أعضاء اتحاد لشبونة الرامية إلى منع أي عجز في ميزانية الاتحاد في المستقبل، وضمان استدامته المالية على المدى الطويل. وأعرب عن اقتناعه بأن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة أحرز بالفعل تقدما كبيرا، وأنه سيتم التوصل إلى حل مقبول عمومًا عن قريب. وبالإشارة إلى مسألة ميزانية الثنائية المقبلة، أعرب عن قلقه إزاء ما جاء في الملحق الثالث من مشروع البرنامج والميزانية من تغيير في منهجية التخصيص، مشيرا إلى تأثيره السلبي على الوضع المالي لاتحاد لشبونة. وأوضح أن لجنة البرنامج والميزانية لم تؤيد هذا التغيير. ونظرا لعدم وجود أي سبب يدعو إلى هذا التعديل في منهجية التخصيص فإنه غير مقبول. ورأى أن هذا النهج يتعارض مع مبدأ التضامن والمساواة في المعاملة القائم منذ أمد بعيد في جميع مجالات الملكية الفكرية. وأعرب عن دعمه لأنشطة الترويج الواسعة النطاق المحددة الهدف لنظام لشبونة بأي وسائل متاحة.

19. ورحب وفد صربيا بحالات الانضمام الأخيرة إلى اتفاق لشبونة ووثيقة جنيف. ورأى أن حماية المؤشرات الجغرافية تكتسي أهمية كبيرة، وأنه من المهم لبلده أن يكون جزءًا من نظام موثوق ومستقر للحماية الدولية للمؤشرات الجغرافية. وقال إن هذا النظام يضمن قيمة مضافة للزراعة وغيرها من المنتجات التي تُباع في الخارج. ولهذا، أيد البيان الذي أدلى به وفد هنغاريا بشأن الاستقرار المالي لاتحاد لشبونة. ورأى أنه لا يوجد مبرر لتغيير المنهجية المالية الحالية التي استمرت لأكثر من عقد. ورأى أنه لم يطرأ ما يبرر التحول إلى منهجية مالية جديدة.

20. وأبلغ وفد الاتحاد الروسي الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة أن بلده سن، في يوليو 2019، قانونًا بشأن المؤشرات الجغرافية بهدف الترويج للعلامات التجارية الإقليمية وحمايتها. ورأى أن هذا القانون سيوفر فرصًا جديدة؛ لأنه الخطوة الأولى على طريق الانضمام إلى نظام لشبونة. وأكد أنه لا يرى أي حاجة إلى تغيير نظام تمويل اتحاد لشبونة؛ لأن ذلك قد يقلل من جاذبية النظام، ليس فقط للأعضاء الحاليين في النظام وإنما أيضًا لجميع الأعضاء المرتقبين.

21. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لفرصة المشاركة بصفة مراقب في الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة. ورأى أنه من أجل ضمان شفافية نظام لشبونة، ينبغي السماح لجميع الدول الأعضاء في الويبو، وأفرقة العمل في اتحاد لشبونة بحضور الجمعيات المقبلة. وطالب اتحاد لشبونة بإتاحة الفرصة لالتماس آراء المراقبين وسائر الدول الأعضاء في الويبو، والنظر في هذه الآراء عند اتخاذ قرارات مهمة من باب ضمان شفافية نظام لشبونة. وذكّر بالقرار بشأن البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الويبو في جمعيات عام 2017، وينص على ضرورة توفر إيرادات كافية لكل اتحاد لتغطية نفقاته الخاصة. وأقر بأن الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة قد نوقشت في إطار الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة. وأعرب عن أمله في أن يتقدم أعضاء اتحاد لشبونة بالمناقشات حول هذه المسألة للتوصل إلى حل ملموس بصورة أكبر وتنفيذه في أقرب وقت ممكن.

22. وأكد وفد أستراليا من جديد تشجيعه لأعضاء اتحاد لشبونة على إنشاء إطار قوي دائم للاستدامة المالية. وأشار إلى أنه يبدو أن ثمة حاجة لإيجاد مصادر تمويل إضافية تجعل نظام لشبونة مكتفياً ذاتياً وأن هذه المصادر قد تشمل، على سبيل المثال، رسوم الصيانة. وأشار إلى أن المعاهدات الأخرى الممولة من الرسوم لديها مجموعة من الآليات، بما في ذلك رسوم الصيانة لدعم إدارة تلك الأنظمة. وقال إن رسوم الصيانة يمكن أن تسهل الوصول مبدئيا إلى النظام بتكلفة منخفضة، مع تحديد مدفوعات من المنبع متباعدة على فترات معقولة عند مستوى لا يشكل عائقا للمستخدمين. ورأى أن معظم تكاليف الحفاظ على نظام لشبونة يمكن أن يتحملها المستفيدون إذا تمت تغطية هذه التكاليف على فترات منتظمة. وشجع الويبو على ضمان تعزيز النظم الدولية لحماية المؤشرات الجغرافية بصورة متكافئة.

23. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية التعليقات التي أدلى بها وفد اليابان. وفي معرض الإشارة إلى التعليقات التي أدلى بها وفد فرنسا، ذكر الوفد أن المدير العام للويبو قد رد بالفعل على هذا النقاش، مشيرا إلى أن انطباق المادة 4(3) من اتفاقية الويبو من عدمه مسألة سياسة. ورأى أنه بموجب اتفاقية الويبو، ينبغي أن تكون الجمعية العامة للويبو هي التي تقرر ما إذا كانت ستدير اتفاقًا جديدًا أم لا، وأن ذلك يتطلب موافقة ثلاثة أرباع الأصوات الحاضرة المشتركة في التصويت. لذلك، قال إنه لا يقبل أن تقرر 28 دولة من أصل 190 دولة عضو في الويبو الاتفاقات التي يمكن اعتبارها اتفاقات للويبو.

24. وأشار ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة إلى أن صعوبة تمويل نظام لشبونة ترتبط بحقيقة أن المؤشرات الجغرافية هي أصول ملكية مجتمعية لا أصولا خاصة، مثل العلامات التجارية أو البراءات. ورأى أن هذا الجانب بالتحديد عنصر مثير للاهتمام يجب مراعاته عند مناقشة كيفية تمويل النظام، لأنه قد يغير دفة النقاش.

25. أحاطت جمعية اتحاد لشبونة علماً بمضمون "تقرير عن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة" (الوثيقة LI/A/36/1).

[نهاية الوثيقة]